التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني

د. سرمد زكي الجادر

أكاديمي* وباحث من العراق

* أستاذ الاستراتيجية المساعد / كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

مقدمة

بعد أن حصل التغيير النوعي (التكتيكي) في منهج التفكير الاستراتيجي الأميركي بعد أحداث 11 ايلول 2001، ولاسيما بعد نتائج حرب افغانستان والعراق التي أثرت بشكل ملحوظ على منهج التفكير الاستراتيجي الأميركي، وفيما يخص تحديداً التعامل مع الدكتاتوريات وتغيير الأنظمة باستخدام الأسلوب الخشن (الصلب أو العسكري) المباشر، وما تحملته من نفقات هائلة كانت مؤثرة على حساب مكانة-الهيمنة- الأميركية عالمياً، ولاسيماأنها كانت- الولايات المتحدة- كانت منشغلة في حربها العالمية على الإرهاب، الأمر الذي أدى الى تسارع نمو بعض القوى الدولية والتي كانت تصنف قبل احداث 11 ايلول، بأنها قوى ناشئة، كالصين والاتحاد الاوربي وروسيا واليابان، لذا أخذ منهج القوة اللينة أو الناعمة حيزاً واسعاً في الادراك الاستراتيجي الأميركي، في محاولة لاستعادة التوازن العالمي الذي اختل بعد احداث 11 ايلول، لاسيما ما خلفته حربا افغانستان والعراق من اعباء على الإدارة الأميركية، والمتمثلة بزيادة الانفاق العسكري لتلبية متطلبات الحرب على الإرهاب.

وقدر تعلق الأمر بالتفرعات الكثيرة للقوة الناعمة والتي تندرج تحت عباءتها (منظمات المجتمع المدني)، عملت الادارة الأميركية في خلال المرحلة التي يسميها بعض المفكرين الاستراتيجيين الأميركان، بأنها مرحلة انتقالية تحوي في طياتها

تطورات تشمل آلية وأساليب التعامل الأميركي مع قضايا جوهرية وحساسة، مثل التطرف الديني والارهاب، بأساليب عصرية ومدنية تقوم على تخدير أو على أقل تقدير تجميد الارهاب عبر آليات اجتماعية تنطلق من أسس وأهداف خدمية للمجتمع والإنسانية، على هذا النحو سيتناول هذا البحث أبرز المفاهيم ذات الصلة بالمجتمع المدني والتوظيف الأميركي له، إذ سيتم عرض أهم الدوافع والاهداف الأميركية لتوظيف هذه المنظمات الاجتماعية، وأيضاً سيتطرق البحث الى أهم الأساليب والآليات التي اعتمدتها الادارة الأميركية، وتحاول أن تعتمدها مستقبلاً، فضلاً عن البحث في الأنموذج المصري بوصفه مثالاً واضحاً للتوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني.

أن دور المجتمع المدني بمؤسساته يمثل في مطلع القرن الحادي والعشرين، أحد أهم الآليات التي تعول عليها الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، عبر توظيفها ودعمها واستغلالها لكي تروج للأنموذج الغربي الحر، فقد اصبحت للمنظمات المدنية في بداية القرن الحادي والعشرين، ثقلاً بارزاً في ادراك الدول المتقدمة،عن طريق ما توفره هذه المنظمات من بيئة مؤاتيه لتحقيق وتنفيذ اهدافها.

أن الولايات المتحدة عملت على توظيف العديد من منظمات المجتمع المدني، وجعلتها إحدى الوسائل التي تستخدمها ضد الأنظمة الفاسدة في الشرق الاوسط، ومنها النظام السابق في مصر،بعد أن فقدت شرعيتها وجماهيريتها، بقصد إعادة إنتاجها، لتؤدي مهاماً لصالح الولايات المتحدة، لهذا ومن هذا الفرض تبرز التساؤلات الآتية:

أن الولايات المتحدة عملت على توظيف العديد من منظمات المجتمع المدني، وجعلتها إحدى الوسائل التي تستخدمها ضد الأنظمة الفاسدة في الشرق الاوسط، ومنها النظام السابق في مصر،بعد أن فقدت شرعيتها وجماهيريتها، بقصد إعادة إنتاجها، لتؤدي مهاماً لصالح الولايات المتحدة

- ما هو التوظيف وماذا تعني المؤسسات المدنية والمجتمع المدني.
- ما هي الدوافع والأهداف الأميركية لتوظيف منظمات المجتمع المدني.
- ما هي الأساليب وآليات توظيف منظمات المجتمع المدني من قبل الإدارة الأميركية.

أولاً: مدخل نظري- مفاهيمي

من المهم البحث في أصول يَّ موضوع محل الدراسة، وفي مدلولاته النظرية والتعمق في تعرف على مفهومه، للوصول الى نتائج بحثية قريبة من الواقع، لذلك ينطلق البحث من نقطة مهمة وهي ضرورة تعرف على مفهوم التوظيف ومفهوم المجتمع،فضلاً عن مفهوم المجتمع المدني، وما يحويه هذا المصطلح من تفاصيل عديدة ستُعرض عبر النقاط الآتية:

1 - مفهوم التوظيف: إن مفهوم التوظيف قد وضعه الكثير من المختصين في العلوم الاقتصادية والإحصائية، وذلك لارتباط هذا المفهوم بعلم الاقتصاد أكثر من بقية العلوم الأُخَر، اذ يعرفه علماء الاقتصاد وعلماء الإحصاء بدلالات اقتصادية تشغيلية بحيث يعرف التوظيف بمعناه الاقتصادي، هو مجموعة من الأعمال الضرورية لاختيار مرشح ليشغل منصب معين، وهو مصطلح مرادف للفظ للتشغيل، بحيث يراد في المعنى الأول - التوظيف - استخدام الافراد في مناصب الشغل، وفيه معنى بتكليف شخص بمسؤوليات وواجبات محددة في الشركة أو المنظمة أو المؤسسة، أما مصطلح التشغيل بدلالاته الاقتصادية فُيراد به ملئُ أو سد منصب كان شاغراً[1]، وقد أثار مصطلح التوظيف جدلاً كبيراً، وذلك بسبب تعدد الجوانب المستخدم فيها هذا المصطلح، إذ إنه يستخدم في جميع مجالات الحياة تقريباً[2].

ويقول (صادق الاسود) إن هناك ثلاثة معاني في الأقل للتعبير عن الوظيفة وهي: (أ) المعنى العام، إذ يدل هذا التعبير على حرفة أو شغل أو مركز، فهو يدل على مجموعة مهمات تقع على عاتق الشخص الذي يشغل المركز، (ب) المعنى الرياضي، وهو يدل على وجود علاقة قائمة بين عنصرين أو أكثر، وأيَّ تغير في أحدهما يؤدي الى تغيير الآخر ويجرها الى التكيف على وفق لذلك، (ج) المعنى البيولوجي (الحياتي)[3]، وهنا يدل تعبير الوظيفة، على معنى المساهمة التي يقدمها عنصر الى المنظمة أو العمل الجماعي المشترك الذي يكون جزءاً لا يتجزأ منها، إذ يشير الى وجود وظائف تسهم في تنظيم المجتمع والمحافظة على بقائه ونشاطه[4]، لهذا يذكر(صادق الاسود)، أن المعنى العام للتوظيف والوظيفة أنه يدل على حرفة أو شغل أو مركز، فيقال مثلاً:إن هذا الاستاذ دعي لتولي وظيفة وزير، أو تلك الشخصية رقيت الى وظيفة جديدة[5].

1 - سلوى تيشات، أثر التوظيف العمومي على كفاءة الموظفين بالإدارات العمومية الجزائرية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد بو قرة بو مرداس، الجزائر، 2010، ص 11.

2 - حسان محمد شفيق العاني، الملامح العامة لعلم الاجتماع السياسي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986، ص ص21– 22.

3 - صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي : أسسه وإبعاده، ط1، بغداد، 1986، ص ص 114– 123.

4 - احسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1990، ص22.

5 - صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، ص 81 .

2 - مفهوم المجتمع: يطلق مفهوم المجتمع على مجموع الأفراد القاطنين في رقعة جغرافية محددة، والذين تجمع بينهم روابط معينة، تثبتها قواعد وضوابط ومؤسسات اجتماعية، ويكفلها القانون[6]، والمعنى العادي للمجتمع يشير إلى مجموعة من الناس تعيش سوية في شكل منظم وضمن جماعة منظمة[7]، وهناك من يعرف المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد تعيش فيموقع معين تربط فيما بينها بعلاقات ثقافية واجتماعية،يسعكل واحد منهم لتحقيق المصالح والاحتياجات[8]،وتقابل كلمة مجتمع في الإنكليزية كلمة society التي تحمل معاني التعايش السلمي بين الأفراد، بين الفرد والآخرين، والمهم في المجتمع أن أفراده يتشاركون هموماً أو اهتمامات مشتركة، تعمل على تطوير ثقافة ووعي مشترك يطبع المجتمع وأفراده بصفات مشتركة، تشكل شخصية هذا المجتمع وهويته[9]، ولكل مجتمع أسس يقوم عليها ويرتكز بها، لذا فأن أساس المجتمعات هو التعاقد، أي الاتفاق بين الأفراد حول وضع قوانين تعبر عن ارادتهم الحرة في التعايش من خلال العقد الاجتماعي، الذي هو نظام يدبر من خلاله الأفراد شؤونهم العامة من طرف مؤسسات منتخبة[10].

3 - مفهوم منظمات المجتمع المدني

يثير مفهوم المجتمع المدني في الوقت الراهن جدلاً واسعاً ليس فقط في مجال العلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية، بل أيضاً في مجال العلاقات الدولية والاستراتيجية العامة، فعلى الرغم من أن المجتمع المدني ليس ظاهرة جديدة في المجتمعات الإنسانية[11]، إلا أن المتغيرات العالمية والتطور على المستوى الدولي أدى الى ضرورة النظر الى منظمات المجتمع المدني بوصفها معبرة عن ثقافة العصر اللبرالي الحر التي تطلق شعارات من أهمها ضرورة إتاحة الفرص للشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك إفساح المجال للعمل التطوعي الشعبي، ولكي يأخذ مكانه على المسرح الدولي من أجل تنمية حقيقة تطلق طاقات العمل الاهلي المدني، وواقع الحال فإن الاشكالية المطروحة والمتعلقة بالعلاقة بين الحياة السياسية والمدنية، هي أهم الإشكاليات التي تثير الجدل الواسع بين المثقفين ورجال الدولية والمهتمين بقضايا المجتمع الدولية، وكثيراً ما يقرن بين متلازمتين أساسيتين هما متلازمة المجتمع المدني ومتلازمة الديمقراطية، إذ إن المجتمع الذي يفتقد لهذه الاخيرة (الديمقراطية)، لا يمكن أن يكون له مقومات ناجحة للمجتمع المدني الناجح[12]، على هذا وقدر تعلق الأمر بمفهوم المجتمع المدني،

6 - عبد الرحمن شاكر خلدوني، مؤسسات المجتمع المدني تبحث عن حياد مفقود، صحيفة الاهرام اليومية (النسخة الالكترونية)، العدد 1473، 2011/7/22.

7 - Michael Edwars ,civil society ,first edition ,polity ,U.S.A. ,2009 ,P 3 .

8 - محمد خاوندي، جماعات الضغط في عصر العولمة وأمركة العالم، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2007 ، ص 212.

9 - سمير حمدي و عمر معاطي وآخرون، مصر في ظل العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2005، ص 26.

10 - Adam B.seligman , the idea of civil society , first edition , Princeton university press , U.S.A. , 1995 , P 18

11 - حمدي عبد الرحمن و سمير امين وآخرون، المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي، تحرير، مركز البحوث العربية والافريقية، ط 1، سلسلة كتب عربية، 2005، ص 13.

12 - ابراهيم الابرش، علم الاجتماع السياسي - مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات اي – كتب، عمان، ط1، 2011 ، ص 89 وما بعدها.

والذي من الضروري توضيح مفهومه وعرضه، يعرف وزير الخارجية الفرنسي السابق(هوبيز فيدرين) المجتمع المدني، بأنه مجموعة القيم والأعراف التي يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمي وطوعي، وهذا القول الطوعي هو نتاج للثقافة الأم الأوسع، وهي ثقافة قائمة بنفسها تتركز فيالعمل المدني الطوعي العام والممنهج، والذي يشمل كل المنظمات والتجمعات غير الساعية للربح أو الوصول الى السلطة والتي تتوسط بين الافراد والدولة[13].

وتعرف أيضاً مؤسسات المجتمع المدني على أنها مجموعة من النقابات والتجمعات المدنية(غير السياسية)، التي يؤسسها مجموعة من الأفراد الناشطين أو الأكاديميين أو المهتمين بالقضايا المدنية كحقوق العمال وحقوق المرأة وكل ما تحتويه وتشمله مفردة المجتمع المدني، ويكون هدفها غير ربحي وغير تابع لأيَّ جهة معينة[14]، وهناك من يعرف مؤسسات المجتمع المدني على أنها جمعيات أهلية ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، غرضها العمل في ميادين تنمية المجتمع وتطويره وتثقيفه بغير قصد الربح المادي، وتتكون من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أفراد، تتراوح نشاطاتهم ما بين توفير الخدمات والرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية ونشر فكرة معينة ذات طابع مدني سلمي، لا يبحث عن الربح ولا يروج فيها لا جهة سياسية معينة، وتكون مستقلة ذاتياً من حديث تمويلها وإداراتها ورؤاها ونشاطاتها[15]، وتعرف أيضاً منظمات المجتمع المدني على أنها كيانات اجتماعية، تنشأ في المجتمع المحلي لحاجة هذا المجتمع إليها، وذلك لتحقيق مصالح وأهداف فئة معينة لا تكون ربحية بقدر ما تكون عامة وغير حكومية[16]، وهناك من يذكر بأن المجتمع المدني بأنه مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولية، أيَّ بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولية، والتي تحاول الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الحقوق المدنية وتمارس ضغطها على الدولة أن لزم الأمر[17]، ويذكر بعضهم الأخر أنَّ المجتمع المدني يمثل الوعاء الذي يضم كافة المؤسسات والمنظمات المجتمعية غير الحكومية وغير الساعية الى ربح مادي، بقدر ماهي ساعية لتوفير الخدمات والتثقيف في مجالات عدة أهمها حقوق الإنسان وحقوق الفرد والأسرة والطفل[18]، ويعرفه آخرون أيضاً بأنه المجتمع الذي يتلاشى فيه دور السلطة في تنظيم المجتمع الى درجة يطغى فيه دور منظمات المجتمع المدني على دور الدولة، فيما يخص العمل الاجتماعي[19].

13 - صلاح احمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني: حالة مصر، ط1، سلسلة كتب عربية، القاهرة، 2005، ص ص 46 – 47.

14 - نقلاً عن:باتريسيا برنارد و روي غومس وأخرون، تحرير باللي كيم، ط1، من منشورات المجلس الأوربي بعنوان دليل حول التربية على حقوق الانسان مع الشباب، المجر، 2001، ص 360.

15 - مجموعة باحثين، علم الاجتماع، تحرير احمد زايد، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة ، 2005، ص 292.

16 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

17 - عبد الغفور شكر ومحمد مورو، المجتمع المدني ودور في انماء الديمقراطية، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 12.

18 - مدحت محمد أبو النصر، ادارة منظمات المجتمع المدني، ط1، ابتريك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 18.

19 - حسنين توفيق ابراهيم، تطور دراسة المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، مركز الخليج للأبحاث، ابو ظبي، 2007، ص 28.

ويقول المفكر المغربي محمد عابد الجابري: (الحق أننا سنصاب بدهشة كبرى إذا نحن أردنا التدقيق في المدلول اللغوي لعبارة «المجتمع المدني»، كما يمكن تحديد معناها في اللغة العربية، بالمقارنة مع ما تتحدد به في اللغات الأوربية!، ذلك أن لفظ «مجتمع» صيغة ترد في اللغة العربية إما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدر ميمي، بمعنى أنها إما حدث بدون زمان، (اجتماع)، وإما مكان أو زمان، حصول هذا الحدث (مجتمع القوم: اجتماعهم، أو مكانه أو زمانه)، وبالتالي فهو لا يؤدي معنى اللفظ الأجنبي الذي نترجمه به société ،society، والذي يعني أول ما يعني، عدداً من الأفراد، يشكلون «مجموعة» أو «جماعة» بفعل رابطة ما تجمع بعضهم إلى بعض، أما لفظ «مدني» فهو يحيل، في اللغة العربية، إلى المدينة، إلى «الحاضرة»، وبناء على ذلك يمكن القول، مع شيء من التجاوز، إن عبارة «المجتمع المدني» بالنسبة للغة العربية إنما تكتسب معناها من مقابلها الذي هو «المجتمع البدوي»، تماماً كما فعل ابن خلدون، حينما استعمل «الاجتماع الحضري» ومقابله «الاجتماع البدوي»، كمفهومين إجرائيين في تحليل المجتمع العربي في عهد والعهود السابقة له (وأيضا اللاحقة)، وبما أن القبيلة هي المكون الأساس في البادية العربية فـ «المجتمع المدني» سيصبح المقابل المختلف، إلى حد التضاد، لـ «المجتمع القبلي»)[20].

على ذلك يشير مصطلح المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح ولها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية، أو خيرية[21]، فإن المنظمات غير الحكومية تشغل في الوقت الحاضر، حيزاً متزايد الأهمية من الجهد الدولي في القرن 21، المتعلق بأداء جملة أمور تخص القضايا الإنسانية، كالفقر والبيئة والحريات المدنية، إذ شهدت سنوات العقد المنصرم توسعاً مذهلاً في حجم ونطاق وقدرات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، مدعوماً بعملية العولمة واتساع نطاق نظم الحكم الديمقراطية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكامل الاقتصادي[22]، ويشير مركز المجتمع المدني التابع لمدرسة لندن للاقتصاديات، الى أن عدد المنظمات غير الحكومية الرسمية والمسجلة فقط حول العالم، قد ازداد من 6000 عام 1990 إلى ما يزيد على 50 ألفاً عام 2006و 900 الفاً بحلول العام 2012[23].

20 - نقلاً عن: معتز الشامي، بدايات التنظيمات المدنية العربية : دراسة في اثر هذه المنظمات على تطوير المجتمعات، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009 ، ص 164.

21 - رمضان فوزي، دور القوة المدنية في الاصلاح السياسي والاجتماعي للدولة : دراسة حالة مصر، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 89.

22 - جوزيف س.ناي و جون دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب محمد شريف الطرح، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 380.

23 - نقلاً عن: موقع مركز المجتمع المدني/ مدرسة لندن للاقتصاديات على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: http://www.lse.ac.uk/collections/CCS.

وأصبح لمنظمات المجتمع المدني دور بارز في تقديم المساعدات الإنمائية علي مستوى العالم، إذ يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلى أن هذه المنظمات قدمت مساعدات تقدر بحوالي 15 مليار دولار أميركي من المساعدات الدولية حتى عام2006[24]، وأصبحت منظمات المجتمع المدني أيضاً جهات مهمة لتقديم الخدمات الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الأُخَر كمكمّل للعمل الحكومي[25]، ولاسيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي، كما في أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات، ولعل أحدث وأبرز مثال على مشاركة منظمات المجتمع المدني في إغاثة ما بعد الكوارث جاءنا من آسيا في أثناء عملية الإعمار فيما بعد تسونامي بعد عام 2006[26]، وكذلك اتضح تأثير منظمات المجتمع المدني في تشكيل السياسات العامة على مستوى العالم خلال العقدين الماضيين، ويبدو هذا النشاط جلياً من خلال الحملات الدعائية الناجحة، التي تدور حول قضايا بعينها مثل حظر زراعة الألغام الأرضية وإلغاء الديون وحماية البيئة، والتي نجحت في حشد آلاف المساندين في شتى أنحاء المعمورة[27].

وثمة مظهر حديث من مظاهر حيوية المجتمع المدني العالمي، هو المنتدى الاجتماعي العالمي الذي يعقد سنوياً منذ عام 2001، في قارات مختلفة وقد شهده عشرات الآلاف من ناشطي منظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا التنمية العالمية، ويعد النداء العالمي لمكافحة الفقر، وهو حملة دولية للمجتمع المدني تدعو إلى الإعفاء من الديون وزيادة المعونات للبلدان الفقيرة، مثالاً آخر على حيوية المجتمع المدني وأهميته، وتشير تقديرات إلى أن هذه الحملة حشدت في عام 2008 أكثر من 116 مليون مواطن للمشاركة في أحداث وأنشطة الوقفة احتجاجاً على الفقر، والتي نُظمت في مختلف مدن العالم[28]، لذلك يرجع إنشاء المجتمع المدني إلى العالم الحديث، فهو وحده الذي اعترف له بالحق في الوجود، بكل ما يحمله هذا التحديد من معنى، أما ارهاصاته الأولية فتعود إلى بروز النظريات الحقوقية للقرن17، والمتمثلة أساساً في نظرية التعاقد التي نادى بها توماس هوبس، وجون لوك، وجون جاك روسو، ومونتيسكيو،وماكس فيبر، وباريتو، ودوتوكوفيل، ولاسويل[29].

بقطع النظر عما يعتري بعض المنظمات غير الحكومية، وبعض مؤسسات المجتمع المدني من قصور وانحراف عن الهدف،تلقى الدعوة إلى تقوية هذا المجتمع كثيراً من الترحيب، ليس فقط من جماهير الشعب التي أمست تنفر من العمل

24 - نقلاً عن: شاكر النابلسي، زوايا حرجةفي السياسة والثقافة، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004،ص ص 77– 80.

25 - محمود امين العالم و ناصر الدين الاسد وأخرون، النهوض العربي ومواكبة العصر، مراجعة وتقديم صلاح جرار، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2005، ص 86.

26 - نقلاً عن: معهد دراسات التنمية التابع لجامعة سايكس الامريكية، بحث منشور على موقع المعهد / شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.ids.ac.uk/ids

27 - نقلاً عن: موقع التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين(Civicus)على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:.http://www.civicus.org/new/intro_new.asp

28 - نقلاً عن: معهد دراسات السياسات التابع لجامعة جونز هوبكنز الأميركية، بحث منشور على موقع المعهد/ شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: \.http://www.jhu.edu/~ips

29 - ستيفلن ديلو، مصدر سبق ذكره، ص50 وما بعدها.

السياسي وتتجه نحو العمل الجماعي، ذلك، أن هناك توجهاً عالمياً ملحوظاً نحو الإقبال على العمل الجماعي، مقابل أفول عالمي للعالم السياسي ولاسيما المجال الحزبي، تترجمه بشكل واضح تراجع حجم المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية، حتى داخل الدول العريقة في المسألة الديمقراطية، فنسبة المشاركة في استحقاقات الانتخابات الفرنسية الأخيرة، لم تتجاوز الخمسين في المئة، الأمر الذي يفسر الاهتمام الملحوظ لبعض المؤسسات الدولية الكبرى، فالبنك الدولي، على سبيل المثال، أمسى يشجع الجمعيات التطوعية لكي تعيد النظر في تقييم الدور الذي تضطلع به، بوصفها إحدى قنوات العمل التي تقوم بتنفيذ رسالة المجتمع المدني في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية، التي قد تعجز الدولة عن القيام بها على الوجه الأكمل، مثلما أمسى البنك الدولي يطالب بدراسة أفضل الطرق لتطوير العلاقة بين البنك والمجتمع المدني، مع تحديد الدور المستقبلي الذي يمكن أن يقوم به البنك في مجال التعاون مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وإجراء خطوات تنفيذ هذا التعاون[30].

30 - احمد كامل أبو المجد و ناصر الدين الاسد وآخرون، حوار الحضارات والمشهد الثقافي العربي، تحرير خالد الكركي، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، 2004، ص ص 65–70.

وبغض النظر عن الخلفيات المتحكمة في توجه هذه المنظمات الدولية،اتجاه هذا الشريك الجديد يبرز سؤال مركزي جديد، وهو ما هي طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي؟، اذ إن من أول شروط المجتمع المدني، هو ضرورة تحقيق استقلاليته عن المجتمع السياسي، لذلك لم يتردد أنطونيو غرامشي، حينما دعا بصريح العبارة إلى ضرورة ضمان استقلالية المجتمع المدني عن نظيره السياسي، فالأمر هنا يتعلق بضرورة اجتناب ظاهرة تسييس مؤسسات المجتمع المدني، بيد أنه لا ينبغي أن يفهم أن هذه الاستقلالية تعني إحداث قطيعة بين الاثنين أو تغليب أحدهما عن الآخر، فليس هناك تعارض مطلق بين المجتمع المدني والدولة، فلا يمكن قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة، بل هما مكونان متكاملان يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل، فالمجتمع المدني له موقع في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة، فتكونه يأتي في فترة لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقبل حتى يتمكن من البقاء، لذلك يبقى المجتمع المدني محصوراً في مجموع المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، والمدرسة والكنيسة، أيَّ كل المؤسسات التربوية والتي يقابلها المجتمع السياسي المختص في وظائف الإكراه والسيطرة والتحكم[31].

31 - محمد صالح المسفر، حوارات في قضايا عربية معاصرة، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005، ص ص 166–170.

ثانياً: الدوافع والأهداف الأميركية لتوظيف منظمات المجتمع المدني

إن المنظمات غير الحكومية تشغل في الوقت الحاضر حيزاً متزايداً الأهمية من الجهد الدولي في القرن 21، والمتعلق بأداء جملة أمور تخص القضايا الإنسانية كالفقر والبيئة والحريات المدنية، إلا أن هناك جانباً مظلماً لنشاط هذه المنظمات غير الحكومية، لكونه يوظف حالياً كأدوات للسياسة الخارجية، وتحديداً من قبل الولايات المتحدة التي اعتمدتها في الآونة الأخيرة،وسيلة من وسائل تنفيذ سياستها الخارجية بدلاً من اللجوء الى القوة العسكرية البحتة البالغة التكاليف من الناحية المادية والبشرية، وبشكل خاص لجئت الولايات المتحدة الى استغلال قسم من هذه المنظمات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية وبيت الحرية ومنظمة العفو الدولية لتحقيق هذه الغاية، أو حتى دعم وتأسيس منظمات محلية يديرها اشخاص وطنيون يتلقون تعليماتهم وخطوط عملهم العريضة من الولايات المتحدة، وتحديداً السفارة الأميركية الموجودة في البلد الذي تنشئ فيه هذه المنظمات، لكن الحق يقال: إنَّ الأمر لا ينطبق على المنظمات كافة، وهناك الكثير من هذه المنظمات ليس لها ارتباطات بالولايات المتحدة، ويكون هدفها انسانياً واجتماعياً صرف، لكن موضوعنا يتطلب عرض هذه النقطة (نقطة دوافع واهداف توظيف منظمات المجتمع المدني من قبل الادارة الأميركية)[32].

لجئت الولايات المتحدة الى استغلال قسم من هذه المنظمات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية وبيت الحرية ومنظمة العفو الدولية لتحقيق هذه الغاية، أو حتى دعم وتأسيس منظمات محلية يديرها اشخاص وطنيون يتلقون تعليماتهم وخطوط عملهم العريضة من الولايات المتحدة، وتحديداً السفارة الأميركية الموجودة في البلد الذي تنشئ فيه هذه المنظمات، لكن الحق يقال: إنّ الأمر لا ينطبق على المنظمات كافة

32 - Helmut K.Anheier , International Encyclopedia of civil society , first edition , M and D limited , U.S.A , 2009 , P 1021

1 - دوافع وأهداف سياسية- استخباراتية

أصبحت المنظمات غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني)،إحدى أدوات السياسة الدولية الضاغطة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرارات،ولاسيما بعد ما شهده العالم من نقلة نوعية في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطور، والذي أدى الى تعميم ونقل التجارب التي خاضتها الشعوب الأخرى الى مناطق متعددة حول العالم[33]،فهذه المنظمات ليس لها علاقة بالعمل السياسي، لكن القصد هنا من الدوافع السياسية هو خلق آلية ضغط جديدة عبر هذه المنظمات المدنية،التي تمارسها على الحكومات بأساليب تسمح بها اساساً هذه الحكومات، كحرية

33 - عبد الله التركماني، العرب وحوار الثقافات في عالم نتغير، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص 64.

التجمع والتعبير والتثقيف في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة والطفل وتوزيع المساعدات... الخ من الأمور المدنية، وكل هذه النقاط المشار اليها لا تخلو من أغراض سياسية توظفها الولايات المتحدة على وجه التحديد، لكي تحاول أن تكون هذه المنظمات غير الحكومية ذات الأهداف المدنية إحدى أهم وسائل الضغط على الحكومات المحلية، عبر تفعيل دورها وتوعيتها وتوعية أعضائها بضرورة مطالبتهم بحقوقهم كلها، ولاسيّما اذا ما كانت هذه المنظمات موجودة في بلدان لديها اضطرابات سياسية وتدخلات من قوى خارجية[34].

34 - نادر الخوجة، السعي وراء الحرية: نضال عمره عمر التاريخ ، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2010، ص ص 55– 59.

وعلى هذا الاساس لم يقتصر الانتشار الواسع لهذه المنظمات حول العالم لم يقتصر على الجانب السياسي، بل تعدى الأمر الى جعل هذه المنظمات عرضة للتجاذب والاستغلال من الاطراف الداعمة لها، مما أدى الى جعل بعض هذه المنظمات مخترقة وبشكل فاضح،وهذا الاختراق بحسب روبرت موريل، وهو باحث في شؤون المجتمعات الانسانية والمدنية، يرمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسة هي:

35 - نقلاً عن: باسم النبريص، ما لا يقال: يوميات حصار غزة ، ط 1، منشورات كتب عربية، القاهرة، 2005، ص ص 27– 33.

الأول: جمع المعلومات الاستخباراتية وتصنيفها.

الثاني: إضعاف سلطة النظام المناوئ لسياسات الولايات المتحدة.

الثالث: توفير الدعم الاستشاري للولايات المتحدة في تعاملها السياسي والإعلامي مع قضايا البلد.

الرابع: فتح قنوات تواصل لإقناع الجماهير بالرؤى الأميركية السياسية والاقتصادية والثقافية[35].

فالاختراق السياسي والأمني لمنظمات المجتمع المدني من الولايات المتحدة في عدد كبير من الدول،وعلى رأسها إيران واليابان ليس بالأمر الجديد، لكن الجديد والمثير أيضاً أن نعلم أن هذا الاختراق قد وصل لهذا القدر من النضج في مصر، والتي كشفته وثائق ويكيليكس

فالاختراق السياسي والأمني لمنظمات المجتمع المدني من الولايات المتحدة في عدد كبير من الدول،وعلى رأسها إيران واليابان ليس بالأمر الجديد، لكن الجديد والمثير أيضاً أن نعلم أن هذا الاختراق قد وصل لهذا القدر من النضج في مصر، والتي كشفته وثائق ويكيليكس، كما عرضتها الصحف المصرية وعلى رأسها «المصريون» خلال الأيام القليلة الماضية[36].

36 - عامر التنير، الاختراق الأميركي للامة العربية والاسلامية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، 2009، ص 217.

2 - دوافع وأهداف اقتصادية

تكمن أهم أهداف التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني في بعدها الاقتصادي عن طريق آليات التنظيم المدني،الذي يروج لأفكار اقتصادية رأسمالية في الكثير من طياتها، ذلك أن أساس دعم هذه المنظمات، هو تمويلها الذي يشكل نقطة قلق بالنسبة للدول التي تتلقها المنظمات المؤسسة فيها دعما من الخارج[37]، وقدر تعلق الأمر بالدعم المادي الأميركي لمختلف هذه المنظمات حول العالم، تتكون أهم دوافع هذا الدعم في محاولة لتعميم الفكر الرأسمالي الحر، الذي ترغب الولايات المتحدة في نشره وعن طريق آليات عديدة، أهمها منظمات المجتمع المدني من خلال آليات صورية شكلية، يكون أهدافها المعلنة شيء ومحتواها ومضمونها شيء ثانٍ، فهذه المنظمات وأن كانت ذات أهداف مدنية معلنة[38]، إلا أن أهم أهداف الدعم الأميركي لها هو بلورة طبقة تتبنى الفكر الرأسمالي الحر، والذي تعمل الادارة الأميركية على تعميمه ونشره بأساليب مختلفة ومتنوعة، ولاسيماً في ما تضمنته مفردة العولمة من شمولية لاحتواء أمور عديدة، أهمها المجتمع المدني، الذي يقوم على أساس نقل التجارب عبر الحدود من مختلف أنحاء العالم دون قيود تذكر[39].

وقدر تعلق الأمر بالدعم المادي الأميركي لمختلف هذه المنظمات حول العالم، تتكون أهم دوافع هذا الدعم في محاولة لتعميم الفكر الرأسمالي الحر، الذي ترغب الولايات المتحدة في نشره وعن طريق آليات عديدة، أهمها منظمات المجتمع المدني من خلال آليات صورية شكلية، يكون أهدافها المعلنة شيء ومحتواها ومضمونها شيء ثانٍ

3 - دوافع وأهداف اجتماعية - ثقافية

لكي يسود الأنموذج الأميركي الحر وتعمم ثقافته عالمياً عبر آليات العولمة، وجدت الادارة الأميركية أن عليها اضعاف وهدم الروابط ما بين المجتمعات وعاداتها وتقاليدها ودينها في المرحلة الأولى، ومن ثم الانتقال الى عملية بناء فكر اجتماعي جديد تكون منظمات المجتمع المدني الراعية والمروجة له، إذ ترغب الولايات المتحدة عن طريق توظيفها لمنظمات المجتمع المدني، تحقيق أهداف عديدة، كما تم توضيحها أعلاه، من بينها الأهداف الاجتماعية والثقافية، فالهدف هنا يتكون من ضرورة خلق طبقة اجتماعية تؤمن بأن الأنموذج المدني الأميركي، هو الأنموذج الأصح والأكمل، والذي يجب الاستفادة منه وتعميمه في مختلف الدول[40]، فالولايات المتحدة عن طريق هذه التنظيمات تهدف الى نشر الثقافة الرأسمالية

37 - سعد عيدان ابراهيم و عمر زياد عمر، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، ط 1، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، جامعة ميشيغان، 2008، ص 57.

38 - مجموعة مؤلفين، الرهان على المعرفة: مداولات المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الانسان في العالم العربي، تحرير الباقر عفيف و عصام الدين محمد الحسن، ط 1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، القاهرة، 2005، ص 391.

39 - عبد الله فرج نعيم، الخليج وطفرة المجتمع المدني، صحيفة الرياض السعودية، العدد 14478، 2011/5/18، ص 7.

40 - محمود علي الخطيط، الولايات المتحدة الأميركية وقضية الديمقراطية في العالم العربي،ط 1، سلسلة كتب عربية، القاهرة، 2006، ص 69.

واللبرالية، التي تروج للديمقراطية وحقوق الانسان وما الى ذلك من مصطلحات مفرغة من محتواها، الى جانب خلق طبقة اجتماعية (ذات اهداف مدنية) تتبنى الثقافة الأميركية على حساب تراجع الثقافة الاسلامية[41].

41 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

إذ إن أهم أهداف بعض هذه المنظمات المدنية (التي توظفها الإدارة الأميركية، وليس جميعها)، هو خلق ثقافة تقف بالضد من الإسلام عبر توظيف فكرة التطرف الديني من الادارة الأميركية، واتخاذها ذريعة تبحث عن ثغرات تدخل من خلالها الى نفوس الشعوب والأفراد، فقد كانت الإدارة الأميركية تعمل لسنين طويلة على ضرورة تبني الأنموذج الديمقراطي والتحول، والانتقال من الدكتاتورية الى أسلوب العمل، الذي يقوم على أساس التبادل العادل للسلطة داخل المجتمع[42]، إلا أن الولايات المتحدة ادركت تماماً أن الاسلوب المباشر في هذا الأمر لم يجدِ نفعاً، والأمر يحتاج لإعادة هيكلة المجتمعات والشعوب وتثقيفها قبل زرع فكرة الديمقراطية فيها[43].

42 - عبد الله فرج نعيم، مصدر سبق ذكره، ص 7.

43 - سعد عيدان ابراهيم و عمر زياد عمر، مصدر سبق ذكره ، ص 60.

لهذا ارتأت الإدارة الأميركية أن تكون مؤسسات المجتمع المدني بأصنافها كافة، هي التي تأخذ الدور التمهيدي لتعميم الديمقراطية، والنقطة المهمة هنا هي أنه على الرغم من أن كل ماسبق قد أعلنته الإدارة الأميركية بشكل رسمي، إلا أن واقع الحال يشير عكس ذلك، إذ لم تؤدِ هذه المؤسسات المدنية الأمور التي أعلنت عنها الإدارة الأميركية، بل إنها كانت أداة من أدوات نشر الأفكار الأميركية، والتي ترمي الى إدخال الشعوب في دوامات وأزمات داخلية عبر الترويج لحرية الرأي (غير منضبطة)[44].

44 - عامر التنير، مصدر سبق ذكره، ص 88.

ثالثاً: أساليب والآليات التي تتبعها الإدارة الأميركية لتوظيف منظمات المجتمع المدني

هناك جانب مظلم لنشاط هذه المنظمات غير الحكومية، لكونه يوظف أداة للسياسة الخارجية، لأيَّ دولة ترغب بأن يكون لها أثر في سلوك دول أخرى، وأبرز القوى التي تحاول أن تؤثر في سلوكيات الدول الأخرى هي الولايات المتحدة، والتي اعتمدتها في الآونة الأخيرة وسيلة لتنفيذ سياستها الخارجية، بدلاً من اللجوء الى القوة العسكرية البحتة البالغة التكاليف من الناحية المادية والبشرية، وبشكل خاص لجئت الولايات المتحدة الى استغلال قسم من هذه المنظمات مثل الصندوق الوطني للديمقراطية وبيت الحرية ومنظمة العفو الدولية لتحقيق هذه

الغاية، على النطاق العالمي والكثير من المنظمات المحلية، التي تدعمها الإدارة الأميركية كمنظمة جيل جديد ومنظمة جين شارب المتواجدة في كثير من دول العالم[45].

45 - ستيفلن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، تعريب ربيع وهبة، ط1، منشورات كتب عربية، القاهرة ، 2005، ص -56 60.

ويعدد الكاتب الأمريكي فيليب آجي الذي كان ضابطاً في المخابرات الأميركية خلال الستينيات في كتابه الموسوم «داخل الشركة Inside the company»، وهو كتاب خطير يحوي الكثير من المعلومات بالغة الأهمية، عن اختراق الاستخبارات الأميركية للعديد من منظمات المجتمع المدني في عشرات الدول حول العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مباشرة ومع تجسد الطموحات الإمبراطورية الأميركية، إذ يتخذ الاختراق الأميركي لمنظمات المجتمع المدني[46]، كما يتضح من تأمل ودراسة كتاب ف،آجي وغيره، ثلاثة أشكال:

ويعدد الكاتب الأمريكي فيليب آجي الذي كان ضابطاً في المخابرات الأميركية خلال الستينيات في كتابه الموسوم «داخل الشركة «Inside the company»، وهو كتاب خطير يحوي الكثير من المعلومات بالغة الأهمية، عن اختراق الاستخبارات الأميركية للعديد من منظمات المجتمع المدني في عشرات الدول حول العالم

الشكل الأول: التجنيد الاستخباراتي لعدد من رموز النخبة السياسية في البلد المستهدفة وتمويلهم لاصطناع منظمات مدنية من الصفر، تقوم بالتسويق للرؤى والسياسات الأمريكية في البلد[47].

46 - نقلاً: عن معتز ابو الوفا، شيخوخة مبكرة لمجتمعات على حافة الهاوية، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 47.

والشكل الثاني: تمويل المنظمات القائمة بالفعل مادياً،لاتخاذ مواقف سياسية محددة سلفاً، تفيد سياسات ومصالح الولايات المتحدة في البلد المستهدف.

والشكل الثالث: الدعم السياسي والمعنوي لمنظمات حقوق الإنسان (وهي أحد أكثر منظمات المجتمع المدني فاعلية)، عن طريق دعوة القائمين عليها لمؤتمرات دولية، وتوظيفهم كمستشارين وأكاديميين في هيئات أمريكية ودولية، بهدف ترقيتهم سياسياً وإعلامياً في البلد المستهدف،كي يصبحوا مؤثرين في الرأي العام بشكل أو بآخر.

47 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

من أشكال الاختراق الاستخباراتي لمنظمات المجتمع المدني،إن المنظمة المخترقة لا تعرف، أنه يجري توجيهها لصالح سياسات الولايات المتحدة على وجه الحقيقة

الشكل الأخير من أشكال الاختراق الاستخباراتي لمنظمات المجتمع المدني،إن المنظمة المخترقة لا تعرف، أنه يجري توجيهها لصالح سياسات الولايات المتحدة على وجه الحقيقة، ويتم استثمار الاستخبارات الأميركية للقناعات الشخصية لدى القائمين على تلكم المنظمات، لتربطهم بالسياسات

الأميركية،وتدفعهم دفعاً لدعم سياساتها المستقبلية، والنظر إلى خطط التنمية والتطوير في بلادهم من خلال عدسات أميركية[48].

48 - المصدر نفسه، ص 50.

آلية أو أسلوب القوة دون إكراه

تعني القوة دون إكراه بالقوة الناعمة، والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم دون استخدام أدوات إكراه، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة مثل: نشر الأفكار والمعلومات، ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التليفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية، يكون هدفها دعم المعارضة للنظم القائمة، أو قد تعتمد القوة الناعمة على عدم التدخل، كذلك، فإن هناك اتجاها يشير إلى أن المزج في استخدام كلتا القوتين: العسكرية والناعمة، يخلق مفهوماً جديداً هو «القوة الذكية»[49]

49 - Joseph S. Nye, JR, Soft power..The means to success in world politics, Public Affairs, New York, 2004 , p.p 18 – 30 .

يمكن القول إن القوة المدنية هي إحدى أدوات أو فروع القوة الناعمة التي تبنتها الإدارة الأميركية بعد عام 2008 (بعد وصول اوباما للحكم)

smart power، وقدر تعلق الأمر بموضوع المجتمع المدني وتوظيفه من الادارة الأميركية، يمكن القول إن القوة المدنية هي إحدى أدوات أو فروع القوة الناعمة التي تبنتها الإدارة الأميركية بعد عام 2008 (بعد وصول اوباما للحكم)[50].

إذ يمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال زيادة الدعم الأميركي لمنظمات المجتمع المدني أو المنظمات المدنية والتي تتمثل بالدعم المادي (المالي) أو عبر تدريب كوادر هذه المنظمات وتعليمهم على أساليب العمل المدني وتكتيكات التأثير لتحقيق المصالح المرجوة لها[51]، وعلى هذا النحو فقد صرحت وزيرة الخارجية الأميركية لمرات عدة منذ عام 2008، (الى أن الولايات المتحدة تعول على نشر الديمقراطية في المرحلة القادمة، عبر آليات عديدة أهمها القوة المدنية للشعوب[52]، قالتأيضاً في إحدى لقاءاتها التي أجرتها مع صحيفة الوشنطن بوست بتاريخ 2011/8/12، (إن الولايات المتحدة تعمل الآن على تفعيل دور المجتمعات والشعوب، وبشكل بارز لكي تأخذ دورها المناسب في ادارة نفسها وادارة ذاتها ومواردها، فلم يعد الآن بالإمكان قمع أو منع أي شخص من حقه في التعبير، أو التغيير خصوصاً بعد سقوط أنظمة القمع العربية، وما أثبتته الشعوب العربية من أن ما حدث، يمثل تجربة يمكن تعميمها على كافة البلدان التي تعاني من طغيان حكامها، وهذا الأمر قد حدث في السابق في مرحلة التسعينات في أوربا، عندما اجتاحتها موجة من موجات القوة الاجتماعية التي غيرت معالم

50 - سمير عامر، شعوب تحت المجهر: الشرق الاوسط المتصدع، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2008، ص 216.

51 - يحيى اليحياوي، عن قوة أمريكا «الناعمة»، يونيو 2004، تاريخ الاطلاع 2009/8/12، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي:.http://www.alawan.org/القوة - المدنية html.

52 - نقلاً عن: موقع وزارة الخارجية الأميركية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي :http://www.state.gov/ .

الكثير من الأنظمة وحولتها الى أنظمة ديمقراطية عصرية، وبرغم وصول هذا الأمر الى المنطقة العربية بصورة متأخرة، إلا أنه بالعموم أمر جيد ومحفز لباقي الشعوب في المنطقة، التي مازالت تعاني من طغيان حكامها)[53].

ومن جهة ثانية يمثل الإعلام من أهم آليات اختراق منظمات المجتمع المدني، فالصورة البراقة والجذابة عن المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات الغربية، هي القادرة علي تجهيز و(رصف) عقول الجماهير وجعلها مستعدة لتقبل الآراء والسياسات ووجهات النظر الأميركية، التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، فالعناية بمواجهة الإعلام الغربي (التوجيهي)، تُعد من أهم الآليات الاستراتيجية التي نتحدث عنها، فيجب أن يقدم صناع القرار الجدد في مصر إعلاماً (تعليمياً) مزوداً بعناصر الجذب، يبرز للجماهير الحقائق التي يحرص الإعلام الأميركي على إخفائها، مثل العنصرية والتطرف الديني والاجتماعي الموجود في المجتمع الأميركي، مظاهر الانحلال الأخلاقي والسلوكي، ومعدلات الجريمة وغير ذلك، مما يمكن تقديمه في إعلام وثائقي تعليمي يغير الصورة البراقة، التي تستند إليها المنظمات المدنية المخترقة في اجتذاب قواعدها الجماهيرية.

فيجب أن يقدم صناع القرار الجدد في مصر إعلاماً (تعليمياً) مزوداً بعناصر الجذب، يبرز للجماهير الحقائق التي يحرص الإعلام الأميركي على إخفائها

53 - نقلاً عن: صحيفة الواشنطن بوسط بتاريخ 2012/8/12 على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: http://www.washingtonpost.com.

رابعاً : مصر أنموذجا للتوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني

1 - مصر والعمل المدني حتى قبل حكم مبارك وفي إثنائه.

عرفت مصر العمل التطوعي منذ تاريخ طويل ناتج عن تراث تراكمي يعتمد على مفهوم الخير، وتضم شبكة الجمعيات الأهلية في مصر حتى عام 2009، أكثر من 700 جمعية رسمية مسجلة، تمارس أنشطة متباينة في التعليم والثقافة والأعمال الخيرية والخدمية وغيرها، وتعد الجمعيات الأهلية شريك مهم لا يمكن إغفاله في طريق التنمية والتقدم، لذا فسحت الدولة مجالاً كبيراً لظهورها، كما قدمت لها كل سبل الدعم المادي والحماية القانونية المتاحة، لتباشر عملها بكل حرية وتلعب الجمعيات الأهلية دور وسيط بين الفرد والدولة فهي كفيلة بالارتقاء بشخصية الفرد عن طريق نشر المعرفة والوعي وثقافة الديمقراطية، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي[54].

54 - نقلاً عن: موسوعة المعرفة، الجمعيات الاهلية المصرية، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي: http://www.marefa.org/index./php الجمعيات_الأهلية_في_مصر.

ووصف عهد الرئيس السابق حسني مبارك بعهد العداء بين النظام والمجتمع المدني المصري، وقد تعرضت منظمات المجتمع المدني في مصر للكثير من القوانين المقيدة لقدرتها على العمل، من أجل الترويج للحرية والديمقراطية، فضلاً عن قانون الطوارىء الذي يسمح للحكومة بالتدخل في شؤون منظمات المجتمع المدني، هناك قانون الجمعيات رقم 84 لسنة 2002 الذي يعطي وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة واسعة، تمكنها من تنظيم مصادر التمويل الخاصة بتلك الجمعيات ومراقبتها وحلّها، ويحرم ذلك القانون على الجمعيات الأهلية، أن تمارس أيّ نشاط سياسي أو نقابي[55]، وتسمح الطبيعة الغامضة للقانون للسلطة التنفيذية بحل المنظمات الأهلية بقرار إداري، إذا ما تعارضت أنشطتها مع الآداب العامة أو النظام العام أو المصالح القومية للدولة، أو إذا مثلت أيَّ انتهاك للتوافق الاجتماعي، وهذه كلها ألفاظ مطاطة غير محددة الأبعاد، تسمح للدولة أن توقف نشاط أي جمعية إذا تجاوزت أيا من الخطوط الحمراء للنظام[56].

كما تمتلك وزارة الشؤون الاجتماعية الحق في تعيين مجلس إدارة تلك الجمعيات حتى تضمن السيطرة الكاملة عليها، وقد أدت تلك القوانين التشريعية المقيدة إلى قيام بعض الجمعيات بممارسة النقد الذاتي وتجنب الحياة السياسية، ودفعت بعضها الآخر إلى التحايل على هذه القوانين عن طريق تسجيل نفسها كشركات مدنية لا تقع تحت طائلة وزارة الشؤون الاجتماعية[57]، وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى التمويل لتحقيق أهدافها المرجوة ، لكن القانون المصري رقم 84 لسنة 2002 المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، يحظر عليها الحصول على تمويل محلى دون الحصول على إذن الحكومة[58]، وقد أدى ذلك إلى نقص الاستقلال المالي لتلك المنظمات، ومن ثم قبلت المعونات المادية من أطراف خارجية، والتي بسطت نفوذها وسيطرتها على تلك المنظمات واخضعتها لإرادتها في الكثير من الأحيان، وفي الوقت الذي نجد فيه معظم الأعمال الخيرية في مصر، نادراً ما تكون خارج الإطار الديني، تقوم المنظمات المدنية بالاعتماد على التمويل الخارجي، وبالرغم من أن النظام المصري السابق يتقبل المعونة الأجنبية، إلا أنه ينكر ذلك الحق على منظمات المجتمع المدني، وفي ذلك الصدد نجد أن القانون رقم 84 يحظر أيضاً على المنظمات غير الحكومية

أن النظام المصري السابق يتقبل المعونة الأجنبية، إلا أنه ينكر ذلك الحق على منظمات المجتمع المدني، وفي ذلك الصدد نجد أن القانون رقم 84 يحظر أيضاً على المنظمات غير الحكومية الحصول على تمويل خارجي، من دون إذن من الحكومة، مما يعني أن النظام فقط وبعض المنظمات غير الحكومية الموالية له، هم الذين يحق لهم الحصول على التمويل الخارجي.

55 - سعد لاوي، قوة الشارع ودورها في رسم النظام السياسي في مصر، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 83.

56 - مجموعة مؤلفين، البحث عن مفهوم الديمقراطية في مرحلة الثورة العلمية التكنولوجية الراهنة (تصور على ضوء الخبرة المصرية)، ط1، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، ص 21 .

57 - بحث منشور على موقع اهل القران على شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الرابط التالي :.http://www.ahl-alquran.com/arabic/show_article.php?main_id=383

58 - خليل الا حمد، النظام السياسي في مصر: اشكاليته الدستورية والزحف نحو التعددية، ط 1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2008، ص 58.

الحصول على تمويل خارجي،من دون إذن من الحكومة، مما يعني أن النظام فقط وبعض المنظمات غير الحكومية الموالية له، هم الذين يحق لهم الحصول على التمويل الخارجي[59].

59 - المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

هذا فضلاً عن أن انتهاك ذلك القانون يدفع وزارة الشؤون الاجتماعية إلى حل المنظمة والتحفظ على ممتلكاتها وأموالها، أما بالنسبة الى منظمات المجتمع المدني غير المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي تقبل التمويل الأجنبي فتكون عرضة لمضايقات الأجهزة الأمنية مرة أخرى، وترجع أهمية المجتمع المدني في مصر، لما يمكن أن تقوم به مؤسساته من دور في تفعيل مشاركة عدد أكبر من المواطنين في تقرير مصيرهم، والتفاعل مع السياسات التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على حياتهم، لذا تسعى مؤسسات المجتمع المدني في مصر إلى خلق دور مؤثر وفعال في المجتمع، يهدف إلى التنمية مع وجود علاقة متوازنة بينها وبين الحكومة أساسها الاحترام المتبادل[60].

60 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

وبشكل عام،يعرض البروفيسور ويليام روبنسون، أستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا، في كتابه «الصراعات الانتقالية في أميركا الوسطى: الصراعات الاجتماعية والعولمة» الى الحديث عن الاختراقات الأميركية لدول الشرق الاوسط ويقارنها مع دول أميركا الوسطى في بداية القرن الحادي والعشرين، والتي كانت ترمي إلى القضاء على أنظمة الحكم الشمولية في هذه البلاد فيقول(إن أهم تحدٍ كان يواجه الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، هو خلق قوة ضغط مناوئة للقوة الجماهيرية التي تعتمد عليها تلك الأنظمة، وللتغلب على هذا التحدي،كان من الضروري أن يحدث اختراق شامل لجميع منظمات المجتمع المدني في الدول المستهدفة بالتغيير خلال الثمانينيات والتسعينيات والى حد الآن، وتم هذا الاختراق بتشكيل وتمويل منظمات مجتمع مدني جديدة شكلت الجبهة (التغييرية) الرئيسة للسيطرة على المنظمات القائمة بالفعل)[61].

كان من الضروري أن يحدث اختراق شامل لجميع منظمات المجتمع المدني في الدول المستهدفة بالتغيير خلال الثمانينيات والتسعينيات والى حد الآن

61 - نقلاً عن: خالد صقر، الولايات المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، صحيفة مصريون، بتاريخ 2012/1/14.

فقد أنشئت العديد من المنظمات الأهلية والاجتماعية في مصر على وجه التحديد، ومُوِّلت ودُعِمَت بالعديد من البرامج السياسية والتعليمية الأميركية، مثل برامج «التسويق للديمقراطية Democracy Promotion»، ويتحدث روبنسن عن الكيفية التي وجهت هذه البرنامج في مصر لخلق شبكات من المجموعات المدنية في كل دولة مخترقة، وتضم كل شبكة منها العديد من هيئات الأعمال والاقتصاد

والمؤسسات الإعلامية واتحادات الطلبة ومؤسسات دعم واتخاذ القرار، فضلاً عن العديد من الهيئات المدنية النسائية واتحادات المزارعين، وباستثناء حالات فردية، فإن كل القادة الذين اختيروا لقيادة هذه المؤسسات والهيئات قد تم انتقاؤهم من النخب السياسية المحلية في مصر[62].

62 - المصدر نفسه، ص 88.

وكان هؤلاء القادة لهم مهمة واحدة محددة، هي تسخير كل جهود المنظمات المدنية التي تدعمها أميركياً، للقضاء على منظمات المجتمع المدني (القومية في مصر) القائمة بالفعل، ومنع أي جهود جماهيرية ترمي الى تكوين منظمات مجتمع مدني خارجة عن سيطرة ودعم الولايات المتحدة، لهذا تم (اصطناع) العشرات من منظمات المجتمع المدني في دول الشرق الاوسط، وأهمها في مصر «لتسويق الديمقراطية» التي تقدمها الولايات المتحدة، وتم دعم عشرات المنظمات القائمة، وإعادة هيكلتها وتشكيلها بما يتوافق مع سياسات ومصالح الولايات المتحدة»[63]، فوثائق ويكيليكس لم تكشف شيئاً جديداً بالنسبة الى السياسات الاختراقية للولايات المتحدة، والمتعلقة بمنظمات المجتمع المدني، لكنها بالفعل كشفت العديد من التفاصيل الجديدة فيما يتعلق بالتطبيق على الساحة المصرية[64]، فمن الواضح تمامًا أن نسبة ضخمة من منظمات المجتمع المدني المصرية،جرى اختراقها أميركياً سواء بالاصطناع من الصفر أو بالتمويل وإعادة التوجيه[65].

63 - المصدر نفسه، المكان نفسه.

فمن الواضح تمامًا أن نسبة ضخمة من منظمات المجتمع المدني المصرية،جرى اختراقها أميركياً سواء بالاصطناع من الصفر أو بالتمويل وإعادة التوجيه

64 - حسني عايش و اسمى خضر وأخرون، المرأة والدور:نظرة أردنية، تحرير هند غسان ابو شعر، ط 1، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، 2008، ص ص 9– 15.

65 - رشوان فخري و كريم حبيب ، جماعات الضغط العربية : تاريخها و حاضرها ومستقبلها، تحرير فؤاد السليم، ط 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2010، ص 149.

2 - التوظيف الأميركي لمنظمات المجتمع المدني في مصر

إن الهدف الرسمي المعلن لمنظمات المجتمع المدني، هو تعريف المواطنين بحقوقهم المنتهكة والدفع بهم نحو التغيير باتجاهين لهذه الحقوق، أو نيل القسط الأكبر منها،الأمر الذي رفضته بعض الأنظمة نتيجة للإحساس بالسيطرة المبنية على طول المدة الزمنية لها في الحكم، أو السيطرة البوليسية على الحياة السياسية أو الاثنين معاً[66]، وقدر تعلق الأمر بدور هذه المنظمات في عملية تغيير النظام في مصر، فالأمر لا يخلو من شكوك وريبة، فقد نشرت العديد من الصحف والمجلات ومراكز البحوث تقاريرها الخاصة، نقلاً عن شخصيات رسمية في الإدارة الأميركية، بأن الولايات المتحدة تعول كثيراً على دور المجتمع المدني في مصر،ولاسيّما ما قدمته هذه المنظمات فيأثناء تغيير النظام المصري وبعد ذلك[67]، فقد كشفت وثائق وزارة الخارجية الأميركية، التي تم تسريبها من خلال موقع «ويكيليكس»

66 - MuthiahAlagappa , civil society and political change in Asia , first edition , Stanford , university press , 2004 , p 36 .

67 - انور عماد، ثورات المجتمع المدني، صحيفة العرب الاسبوعي، العدد 2012/2/412،9، ص 19.

الشهير(قبل سقوط نظام حسني مبارك)، عن تورط الخارجية الأميركية في جهود غير قانونية لاختراق المجتمع المدني المصري وخداع المؤسسات الرقابية المصرية، من خلال تسريب الأموال غير القانونية لبعض المنظمات الاجتماعية ذات الشعارات المدنية عن طريق «جهة وسيطة»، لكي لا يعرف مصدر الأموال الحقيقية،التي مولت أنشطة تلك المنظمات، كما كشفت الوثائق عن أن بعض النشطاء المصريين، كانوا يتعاملون مع السفارة الأميركية في القاهرة بوصفها مصدر السلطات الحقيقيفي مصر، حتى إنهم كانوا يتقدمون للسفيرة الأميركية بالشكوى ضد الحكومة المصرية أو أحد وزرائها، وتعدهم السفيرة بالتدخل، وكذلك تكشف الوثائق عن قيام نشطاء في مراكز حقوقية بتسليم نسخ من وثائق وخطابات الحكومة المصرية للسفيرة الأميركية لاتخاذ اللازم[68]،فقد فجر موقع ويكيليكس، الذى أسسه الصحفي الأسترالي جوليان أسانج، مفاجأة مدوية بكشفه عن برقيات جديدة من السفارة الأميركية في القاهرة تفيد قيام الولايات المتحدة باستغلال دول عربية ومنظمات تمولها أميركا في الدول العربية لتحويل أموال إلى منظمات مصرية اجتماعية وانسانية للتمويه على التمويل الأميركي المباشر لها وإبعاده عن أعين الحكومات العربية، وتحمل البرقية الدبلوماسية تصنيفًا «سري»، والمشفوعة باسم السفيرة الأميركية لمصر في ذلك الوقت مارجريت سكوبي تقول فيها «إن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تلقت تمويلاً من منظمة مغربية لعقد مؤتمر في القاهرة عن حرية الصحافة في يناير 2009»، ثم وضعت السفيرة الأميركية بين أقواس، أن هذه المنظمة المغربية، وأسمها مركز حرية الإعلام، هي في حقيقة الأمر ممولة من برنامج مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (ميبي)، الذى أطلقه الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش، بعد أحداث11 سبتمبر ويخضع للخارجية الأميركية، وبرنامج مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية، هو أحد الأذرع التمويلية لوزارة الخارجية الأميركية، وتأسست في 12 ديسمبر/كانون أول 2002 «للتواصل المباشر مع الناس والاستثمار في شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا». وتقول المبادرة على موقعها إنها قدمت أكثر من 530 مليون دولار في المنطقة العربية في أكثر من 17 دولة[69].

68 - نقلا عن موقع ويكليكس على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي :http:// wikileaks.org/09CAIRO748./ cable/2009.html

أن هذه المنظمة المغربية، وأسمها مركز حرية الإعلام، هي في حقيقة الأمر ممولة من برنامج مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (ميبي)، الذى أطلقه الرئيس الأميركي السابق، جورج بوش

69 - نقلاً عن المصدر نفسه.

من جهة ثانية وعلى سبيل المثال ذكر(صحيفة الديلي تلغراف)،أن الولايات المتحدة شرعت في العمل في نهاية 2008، مع عدد من المنظمات الأهلية والمدنية ودعمها وتمويلها من أجل تنظيم الجهود الشعبية للمعارضة في مجموعة من دول الشرق الاوسط ابرزها مصر، وأن العديد منهم جرت دعوته للولايات المتحدة الأميركية على شكل دورات تدريب(سيمنار)، ولكنها في الحقيقة دورات تأهيل لكيفية الانقلاب على النظام، تحت مسميات حقوق الإنسان والتثقيف المدني للعمل السلمي وغيرها، ويذكر التقرير أن هناك عملية تقوم بها الاستخبارات الأميركية تتكون من مرحلتين، المرحلة الأولى هي التخلص من القادة القدماء، والمرحلة الثانية هي إظهار قادة جدد جرى تدريبهم وتربيتهم في الولايات المتحدة، للترشح للانتخابات وضمان فوزهم، وهكذا يجرى ضمان حمايتهم دستورياً، وبالتالي يكون ولاؤهم الأول والأخير للولايات المتحدة[70]، فقد برزت على الساحة المصرية العديد من منظمات المجتمع المدني والتي لها ارتباطات مباشرة مع وزارة الخارجية الأميركية وأعضاء من المخابرات الأميركية العاملين في السفارة الأميركية بالقاهرة، إذ أن هناك الكثير من المؤسسات المدنية اخذت على عاتقها تدريب وتطوير الكوادر الشبابية لقيادة عملية التغيير عبر آليات مدنية وسلمية قبل وفي اثناء وبعد إسقاط النظام المصري[71].

وأبرز هذه المؤسسات هي مؤسسة (البيرت انيشتاين)، التي كان لها دور ملحوظ في تدريب قيادات الشباب العربي،على وفق برنامج شامل يسمى(كيف تثور بحداثة)،والذي دُرِّب عليه فئة من الشباب العربي، وفقاً لأساليب العمل السلمي وإدارة الجماهير، وأُعطوا دورات في كيفية التحركات التكتيكية والمرحلية لتشكيل استراتيجية متكاملة ومنظومة شاملة إعلامية وتثقيفية وفكرية تروج للكفاح السلمي المدني والعملي على الاطاحة بالنظام الحاكم، كل هذا جرى في منظمة(ألبرت أينشتاين)، بالاعتماد وبشكل كبير على كتب الباحث الأميركي المعروف(جين شارب)،التي تروج للعمل السلمي وكيفية الكفاح المدني،وهكذا أحاط النشطاء الشباب وأُبلغوا بالإجراءات واستخدموا التكنولوجيا لمزامنة تلك الأحداث، وتلقوا الكثير من التدريبات والإعدادات، فقد استخدموا (المتظاهرون) تكتيكات (جين شارب)، التي اشار اليها في كتابه الموسوم (من الدكتاتورية الى الديمقراطية)،والذي يعد دستوراً عالمياً للعمل السلمي وإسقاط الأنظمة[72].

70 - نقلا عن: تقرير منشور في موقع صحيفة الديلي تلغراف اللندنية على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط التالي : http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews

71 - رائد العناز، صحيفة وهج الصفوة اليمنية، العدد 1298، 2011/7/14، ص 11.

72 - جين شارب، من الديكتاتورية الى الديمقراطية، ط1، تعريب خالد دار عمر، تقديم رضوان زيادة ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص 48 وما بعدها.

إذ تشير هذه التكتيكات الى تفاصيل عملية وعميقة لتكوين الاعتصامات والتظاهرات السلمية، فيقول(جين شارب)،(اذا ما أراد أحد أن ينظم مظاهرة سلمية، يهدف من خلالها إسقاط النظام الحاكم، فيجب عليه أن يحيد المؤسسة الأمنية قدر المستطاع، لأن أغلب تفرعات هذه الأجهزة تكون تابعة للقيادة السياسية في الدولة،خصوصاً في الأنظمة المستبدة، وهذه العملية(تحييد المؤسسة الأمنية) تتم من خلال الدفع بالنساء والشيوخ والاطفال في مقدمة المظاهرة، وفي مؤخرتها ومن كلا جانبيها،واعطائهم زهوراً أو أيَّ شيء يدعو للتفاؤل والمحبة والسلام، مع إبقاء قياديي المظاهرة في المقدمة (شخص أو اثنين)، ومن ثم احتواء هذه الكوكبة من النساء والشيوخ والأطفال في داخلها على كل العناصر الشابة المنظمة التي تقوم بعملية التغذية الميدانية عبر الهتافات والشعارات من داخل محيط المظاهرة، بحيث أن من يشاهد المظاهرة من جميع اتجاهاتها، يلاحظ الطابع المدني السلمي لها، وأيضاً أن عملية رفع شعارات المحبة وتقديم الزهور لرجال الأمن والجيش والشرطة من قبل الاطفال أو النساء، يطفئ غضب رجل الامن ويحيده[73]، وهذا ما حصل في تظاهرات مصر في كثير من أحيانها، على الرغم من وجود حالات معينة من الخروقات، إلا أن الطابع السلمي هو الذي غلب على المظاهرات،ولاسيما عندما أعلن الجيش وقوفه على الحياد وعدم تدخله في الأحداث، وأن دوره سوف يقتصر على حماية المتظاهرين وحماية الممتلكات العامة، لهذا وحتى جين شارب نفسه يدرك تماماً أن تكتيكاته التي طرحها لا يمكن تطبيقها حرفياً، إذ ليس كل المتظاهرين خضعوا لتدريبات، وليس كل المتظاهرين على مستوى وعي واحد، ويقر بحدوث حالات من الاشتباكات والمواجهات مع رجال الأمن، إلا أن الواجهة الرئيسة لهذه المظاهرات هي واجهة سلمية[74]،ومن جانب آخر وقدر تعلق الأمر بالمؤسسات المدنية الأخرى والتي تركز في العمل السلمي والمدني، فقد كان لمنظمة (جيل جديد) أثر مهم في تنظيم المظاهرات على الساحة العربية، عبر مجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريباتهم في هذه المنظمة في الولايات المتحدة، وفي فروع هذه المؤسسة في بعض دول العالم كفرنسا وبريطانيا، فضلاً عن وجود هذه المنظمة في دول أخرى،

(تحييد المؤسسة الأمنية) تتم من خلال الدفع بالنساء والشيوخ والاطفال في مقدمة المظاهرة، وفي مؤخرتها ومن كلا جانبيها،واعطائهم زهوراً أو أيّ شيء يدعو للتفاؤل والمحبة والسلام، مع إبقاء قياديي المظاهرة في المقدمة (شخص أو اثنين)

تنظيم المظاهرات على الساحة العربية، عبر مجموعة من الشباب الذين تلقوا تدريباتهم في هذه المنظمة في الولايات المتحدة، وفي فروع هذه المؤسسة في بعض دول العالم كفرنسا وبريطانيا

73 - المصدر نفسه، ص 48 وما بعدها .

74 - علي المسكي، صحيفة مصراوي المصرية، العدد 4225، 2012/7/5، ص 3.

تحت شعارات وواجهات وهمية، والتي تشرف عليها الإدارة الأميركية بشكل مباشر، وتحديداً وزارة الخارجية والاستخبارات المركزية، ومهمتها تدريب الناشطين السياسيين على الترويج للفكر الأميركي، وكيفية التثقيف للعولمة والديمقراطية من منطلقات حقوق الإنسان، وحق المساوة وحق التعبير عن الرأي وحق المشاركة والتغيير السياسي، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط[75].

75 - Smeth j . lopes , the civilian institute and role in Arab change in middle east , first edition , mackarther center press , U.S.A , 2012 , P 59 .

خاتمة واستنتاجات

بعد أن عُرِضَ مفهوم التوظيف والمجتمع المدني، وأهم أهداف ودوافع التوظيف الأميركي لهذه المنظمات المدنية، فضلاً عن عرض أبرز الآليات التي تستعملها الولايات المتحدة وتوظفها، لغرض تفعيل دور هذه المؤسسات المدنية ذات الأهداف الاجتماعية، على هذا يستنتج الباحث مجموعة نقاط من كل ما سبق هي:

• إن هذه المنظمات الاجتماعية لها أثر بارز في الضغط على الأنظمة السياسية، وفي بعض الأحيان كان لها الأثر الرئيس في تغيير بعض الأنظمة، كما حدث في مصر، وما قدمته هذه المنظمات المدنية من دعم للمتظاهرين سواء عن طريق تنظيمهم وادارتهم أو رفع الشعارات النخبوية الهادفة، والتي توضح أن جميع أهدافهم شرعية وهادفة لتحقيق التغيير.

• أن الولايات المتحدة تعول كثيراً على هذه المنظمات، وهذا ما نستنتجه عبر ما تصرح به، وبشكل متواصل وزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلنتون)، منأن الادارة الأميركية تعمل على تفعيل دور التنظيمات والقوة المدنية، والتي يجب أن تأخذ دورها في المجتمع، وتنتزع حقوقها من مغتصبيها.

• أن أثر هذه المنظمات في المستقبل، من الممكن أن يفوق دور الاحزاب السياسية في بعض القضايا، إذ بات عدد هذه المنظمات وأعضاؤها وتمويلها أكبر بكثير من بعض الأحزاب، التي تتواجد على الساحات المحلية، لذلك ترغب الإدارة الأميركية في تحويل آلية الضغط على الحكومات من الاحزاب الى هذه المنظمات.

• ملاحظة الاهتمام الأميركي في قضية القوة المدنية، لاسيما بعد وصول اوباما الى الحكم في الولايات المتحدة عام 2008، إذ أعلن تبني تكتيك القوة الناعمة-،ومن

ثم دمجها القوة الصلبة لكي تنتج القوة الذكية-، والتي تتضمن في جنبتاها تفعيل أثر المجتمعات المدنية والقوى الشعبية،عبر آليات المجتمع المدني.

• أن أغلب عمل هذه المنظمات المدنية لم يكن مستقلاً أو ذاتياً، بل أن أغلب هذه المنظمات تتلقى دعمها وتوجيهاتها من أطراف خارجية، تحاول هذه الأطراف السيطرة عليها، وجعلها تسلك سلوكاً معيناً يتوافق مع ما ترغب القيام به،وفي حال امتناعها عن تنفيذ برامجها المرسومة لها، فسيجري قطع الدعم المالي عنها.